

الفصل الرابع

بنوك التعاون المنشأة على طريقة شولز ديملتش

تنشأ بنوك شولز عادة في المدن وهي لا تصلح للقرى من حيث نظامها وطبيعتها عملها على ان فائدتها قد تتناول أهل الزراعة وخصوصاً الطبقة الوسطى منهم . وقد أدت بعض تلك البنوك بالفعل في المانيا كثيراً من جليل الخدم للزراعة وخصوصاً في المناطق التي انشئت فيها قبل انتشار بنوك رايفيزن القروية . على انها قد اضطرت في هذه الأحوال الى تعديل طريقة التسليف على ما يوافق مطالب الفلاحين فأطالت أجل السلف واجازت سدادها على أقساط الى غير ذلك من الأساليب المتبعة في بنوك رايفيزن ولا يقتصر عمل بنوك شولز على دائرة المدن التي تنشأ فيها بل كثيراً ما يتعداها الى مقاطعة كاملة وقد يبلغ الأعضاء عدداً كبيراً جداً وصل في أحدها الى ١١٦٥٠ عضواً ولذلك فلا صلة ولا تعارف بين الأعضاء إلا فيما ندر وكلما تنوعت منهم عظمت دورة المال في البنك وتوازن العرض مع الطلب بالنظر لتوزيع الطالب على جميع أوقات السنة تبعاً لاختلاف وقت الحاجة للمال في كل مهنة

وتقوم هذه البنوك في الأصل على قاعدة التضامن المطلق على ان الأميال قد أخذت تتجه الى تحديد المسؤولية فيها لما شوهد من أن كثرة الأعضاء وتفرقهم لا تمكنهم من اداء حق الرقابة التي تتطلبها المسؤولية المطابقة

وتؤلف برأس مال قد لا تقل قيمة الحصة فيه عن خمسة عشر جنيهاً وقد تصل الى

مائة وكثيراً ما يسمى « برأس مال الضمانة » وقل ان تدفع قيمة الحصة كلها مرة واحدة في بادئ الأمر والعادة أن تدفع أقساطاً على آجال طويلة جداً والغرض من ذلك تعويد الأعضاء على الاقتصاد حتى لقد أطلقت على هذه البنوك تسمية « بنوك التوفير الاجبارى » وتقرض هذه البنوك أعضاءها القروض التي يحتاجون اليها بكفالة شخصية من ضامن واحد او اثنين او برهن كيميالات او سندات او أوراق مالية مقبولة في البورصة ولكنها لا تتعرض لفحص الأغراض التي طلبت السلفة من أجلها ولا لمراقبة انفاقها ولا تقبل الرهن العقاري الا عند الضرورة القصوى وتعطى السلف لأجل قصير قد لا يتعدى غالباً ٣ شهور مع جواز تجديد المدة اذا اقتضى الحال وتحدد الفائدة غالباً بأقصى سعر في السوق المالية للتمكن من القيام بنفقات الادارة وتوزيع ربح على حملة الحصص (وكثيراً ما يبلغ مبلغاً عظيماً) وتكوين مال احتياطي . وليس في هذه البنوك ما يعرف في بنوك رايفيزن بمال الأساس الغير القابل للتجزئة

ولا تقتصر أعمال هذه البنوك على تسليف الأعضاء بل تعداه الى قطع كميالاتهم وفتح الحسابات الجارية لهم وشراء السندات والأسهم في مقابل عمولة على أن المضاربة محرمة عليها . وتقبل الودائع فيها من الأعضاء وسواهم

وتدير البنك لجنة الادارة وهي تؤلف عادة من مدير وصراف ومراقب تعيينهم الجمعية العمومية للبنك بالأغلبية المطلقة بناء على ترشيح مجلس المراقبة وهو مجلس يشكل أيضاً بالاقتراع ووظيفته الاشراف على أعمال لجنة الادارة والكامة الأخيرة في المسائل الهامة في كل حال للجمعية العمومية

ويؤجر أعضاء لجنة الادارة على عملهم اما بمرتبات معينة أو بعمولة نسبية وقد يؤجر أيضاً أعضاء مجلس المراقبة

وقد قامت بنوك شولز بالاجمال على قواعد لا تتفق في بعض الوجوه مع روح التعاون فان همها الأول المحافظة على مصلحة المسلفين في حين ان فائدة المستلف واجبة التقديم . على ان ذلك لا يبخس من قدر الفوائد الجلييلة التي أدتها لطبقات الصناع والتجار ومن جرى مجراهم